يجب أن نبذل أقصى الجهود في تهيئة الأجواء لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي سيرسم معالم اليمن الجديد

عبدربه هادي رئيس الجمهورية

14 أكتوبر 14 OCTOBER
Email: 14october@14october.com
www.14october.com

وزير الثروة السمكية:

لدينا مشاريع تهدف إلى الارتقاء بأوضاع الصيادين

عدم معرفة المخزون السمكي من أبرز الصعوبات التي نواجهها

صنعاء / سبأ:

قال وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري إن صندوق التشجيع الزراعي والسمكي هو صندوق لتمويل المشاريع الاستثمارية ودعم الصيادين وليس لتقديم التعويضات النقدية.

وأشار في حوار مع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إلى أن فكرة التعويض النقدي لمجموعة باقيس بدلا عن رحلات الصيد كانت فكرة مرفوضة لدى الوزارة، كما أن جوهر الحكم الصادر بهذا الشأن هو تعويض مجموعة باقيس للاستثمارات برحلات صيد بحرية وليس التعويض النقدي الذي طالبت به المجموعة.

ولفت السقطري إلى أن هناك مشاريع سمكية ينفذها مشروع الأشغال العامة بكلفة خمسة مليارات ريال الهدف منها هو الارتقاء بأوضاع الصيادين..

وفيما يلي نص الحوار:

نرحب بالاستثمار في الاستزراع السمكي وسنقدم له كافة التسهيلات

سبأ: أثار منح مجموعة باقيس للاستثمار ترخيصاً للصيد الكثير من الاحتجاجات من قبل الصيادين.. ما حقيقة هذا الموضوع؟

السقطري: موضوع المستثمر باقيس ليس جديدا، حيث كان هناك نزاع بين وزارة الثروة السمكية ومجموعة باقيس للاستثمار منذ فترة سابقة ولجأنا إلى التحكيم فكان قرار المحكمة التجارية بتعويض المجموعة بـ 150 رحلة بحرية وتم استئناف الحكم وصدر حكم نهائي بعد الاستئناف بتأييد الحكم السابق لذلك أصبحت الوزارة ملزمة بتنفيذه.

وللتوضيح فإن الحكم الصادر أساسه تعويض المجموعة برحلات صيد وليس بالتعويض النقدي وكانت فكرة التعويض النقدي لمجموعة باقيس بدلا عن رحلات الصيد فكرة مرفوضة وقد قدم هذا الموضوع للحكومة السابقة التي أقرت تشكيل لجنة للنظر في إمكانية التعويض النقدي من صندوق التشجيع الزراعي.

وقد رأت اللجنة وأكدت بعد اجتماعها ودراستها للموضوع أن صندوق التشجيع الزراعي والسمكي هو صندوق لتمويل المشاريع الاستثمارية ودعم الصيادين وليس لتقديم التعويضات النقدية، ولذلك تم إقرار التعويض برحلات الصيد كونه يمثل جوهر الحكم الصادر من المحكمة التجارية وهذا التعويض لا يعني العبث بالثروة السمكية بل هو في إطار قانون الصيد النافذ الذي يحدد نشاط الصيد التقليدي و التجاري ووفق أبعاد معينة، فالقانون نظم هذه المسألة ونحن حريصون على الثروة السمكية والمحافظة عليها وتنميتها وتنظيم النشاط فيها.

لكن للأسف هذه الاحتجاجات كانت نتيجة اندفاع البعض دون علم بتفاصيل الموضوع وأؤكد للجميع أن وزارة الثروة السمكية هي المسئولة عن حماية القطاع السمكي وتسعى مع كل الأطراف سواء كانت من القطاع التعاوني أو القطاع الخاص أو حتى مع الجهات الرسمية الأخرى للحفاظ على هذه الثروة فنرجو من الجميع أن يتفهموا لأننا شركاء في هذا العمل.

والحكومة هي المنظمة لهذا النشاط حيث تضع السياسات والخطط والقوانين واللوائح ونحن نطلب من الجميع الامتثال لها فما حصل من منح التراخيص ناتج عن قرار المحكمة ولم نتجاوز القانون ولدينا على ظهر كل باخرة صيد مراقبون بحريون لضمان عدم العبث بمقدرات البحر السمكية وأيضا هناك عملية تفتيش تجرى على وسائل الإنتاج بعد كل رحلة صيد تتم في مراكز الإنزال السمكي والموانئ السمكية التي انطلقت منها رحلات الاصطياد للاطلاع على الكميات وأخذ حصة الدولة وفق القانون.

سبأ: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية الثروة السمكية من الصيد العشوائي ؟

السقطري: بالنسبة للقوارب غير الشرعية تأتينا بلاغات أحيانا من بعض الصيادين وأحيانا من بعض العاملين في مجال الثروة السمكية عن قوارب غير مرخص لها وبدورنا نبلغ المعنيين في وزارتي الدفاع والداخلية باعتبارهم المسئولين عن حماية المياه الإقليمية اليمنية ونتولى عملية المتابعة، وكلما جاءتنا بلاغات عن وجود بواخر نقوم بإبلاغ الجهات المعنية لأننا في الوزارة لا نمتلك إمكانية تعقب تلك البواخر.

سبأ: ما هي الخطط المستقبلية لوزارة الثروة السمكية ؟

السقطري: توجهات الوزارة تضمنها برنامج الحكومة الذي قدم لمجلس النواب وتضمنت تلك التوجهات العديد من المحاور الأساسية أهمها إنشاء موانئ سمكية وكواسر للأمواج وتوفير الخدمات في مراكز الإنزال السمكي، إضافة إلى دراسة المخزون السمكي وإجراء الأبحاث السمكية لأنه بدون إجراء هذه الأبحاث ومعرفة المخزون السمكي فإنه يصعب علينا الحفاظ على الثروة السمكية وسنجد أنفسنا قد استنزفنا ما لدينا من موارد.

لذلك نحن مهتمون بهذا الجانب وقد وقعنا نهاية سبتمبر الماضي على مذكرة مع (الفاو) لعمل دراسات أولية حول المخزون السمكي بالتنسيق مع دول الخليج ضمن مشروع الاستثمار السمكي الممول من عدة جهات بحوالي 40 مليون دولار توجد فيه مكونات خاصة بالأبحاث السمكية والمخزون السمكي.

كما تضمنت توجهاتنا الإصلاحات الهيكلية في وزارة الثروة السمكية ونقل الصلاحيات إلى مراكز العمل في مواقع الإنتاج بالمحافظات الساحلية لتتفرغ الوزارة للعمل الإشرافي ورسم السياسات وتخطيط ووضع البرامج والخطط ،وقد بدأنا بإنشاء هيئات المصائد السمكية في خليج عدن والبحر الأحمر والعربي ومحافظة المهرة، ونسعى إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بتسيير مهام الهيئات ومنحها الصلاحيات خاصة بعد صدور قرارات جمهورية بإنشائها.

سبأ: ما الذي ستقدمه هذه الهيئات للقطاع السمكي ؟

السقطري: هذه الهيئات ستتيح لوزارة الثروة السمكية المجال للتفرغ لمهمة التخطيط ورسم السياسات والإشراف، بينما سيكون العمل التنفيذي ضمن مهام هذه الهيئات، إلى جانب منح تراخيص العمل ومراقبة النشاط البحري والمراقبة على وسائل الإنتاج فكل العمل التنفيذي ستقوم به الهيئات لأنها قريبة من مواقع العمل وستعزز دور وزارة الثروة السمكية على ارض الواقع .

سبأ: ما هي أهم خطط الوزارة للنهوض بأوضاع الصيادين ؟

السقطري: هناك مشاريع ينفذها مشروع الأشغال العامة بكلفة خمسة مليارات ريال الهدف منها هو الارتقاء بأوضاع الصيادين عبر توفير البنى التحتية لموقع الإنزال السمكي، من جانب آخر تم في سبتمبر الماضي إقرار الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثروة السمكية للفترة من 2012 إلى 2025م وهذه الاستراتيجية التي تم إعدادها بالتنسيق مع عدة جهات منها الاتحاد التعاوني السمكي والقطاع الخاص وكوادر ذات خبرة في مجال الثروة السمكية وبإشراف من المانحين.. قد حددت العديد من المشاريع المطلوبة في مجال البنى التحتية والاستزراع السمكي والإصلاحات للنهوض بالقطاع السمكي، فضلا عن المشاريع قيد التنفيذ ومنها ما هو موشك على الانتهاء وجميعها بلا استثناء تصب في مصلحة الصيادين وتحسين أوضاعهم.

ولا أنسى مشروع الأسماك الخامس الذي يستهدف عدة موانئ بتمويل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وقد بلغت نسبة الانجاز فيه نحو 75 بالمائة،وكذا مشروع إعادة تأهيل ميناء الحديدة وكذا مشاريع تطوير المدن الساحلية وميناء الشحر الممولة من الصندوق العربي.

سبأ: ما أهمية الاستزراع السمكي وإلى أين وصلت الوزارة في هذا المجال؟

السقطري: الاستزراع السمكي يعد من أهم المكونات الرئيسية لخطة الوزارة، ونحن حتى الآن لم نبدأ في هذا المجال إلا من خلال مزرعة واحدة في الحديدة ونتطلع بالتنسيق مع القطاع الخاص والمانحين إلى إنشاء عدة مزارع سمكية كونه من المجالات الخصبة بالنسبة للثروة السمكية.

وتكمن أهمية الاستزراع السمكي في أنه يعد من الروافد الاقتصادية وعملت به كثير من دول العالم وبالنسبة لليمن فإنه أحدى الوسائل التي تؤمن الغذاء السمكي وبلادنا تمتلك مساحات كبيرة على السواحل تصل إلى 2500 كيلومتر ومنها أراض قابلة ومهيأة لمشاريع الاستزراع السمكي، لذا فالمشاريع الاستثمارية في هذا المجال بكل تأكيد ستخلق فرص عمل كبيرة للأيادي العاطلة فضلاً عن تخفيف الاصطياد في مواسم التكاثر والرياح.

سبأ: ما أهمية الصناعات السمكية وهل تحتل حيزاً من اهتمام الوزارة؟

السقطري: الصناعة السمكية تعتبر ضرورية ونحن نعمل بقدر الإمكان على تشجيعها لخلق القيمة المضافة سواء كان في التعليب أو التحضير أو التصدير، وإنشاء المصانع السمكية يأتي في إطار اهتمامات وزارة الثروة السمكية كونها تخلق قيمة إضافية للمنتج السمكي وتشغيل عمالة جديدة إلى جانب العمالة التي تقوم بالإنتاج والنقل وبالتالي توفير فرص عمل وخلق قيمة مضافة لهذا المنتج.

لدينا ثلاثة مصانع للتونة في محافظة حضرموت وهي تعمل بشكل جيد، وأحد هذه المصانع يعود للقطاع العام بنسبة مائة بالمائة وهو مصنع الغويزي وتشرف عليه الوزارة.

سبأ: إلى أين وصلت إعادة هيكلة القطاع السمكي؟

السقطري: الاتحاد الأوروبي مساهم في مشروع الأسماك الخامس الذي يتكون من عدة مكونات بعضها بنى تحتية مثل مصانع الثلج في الموانئ وإعادة الهيكلة في الهيئات السمكية ونحن بصدد إعداد اللائحة التنظيمية وسنقدمها إلى مجلس الوزراء في ديسمبر القادم.

سبأ: ما هي الصعوبات التي يواجهها قطاع الثروة السمكية؟

السقطري: عدم معرفة المخزون السمكي من أبرز الصعوبات التي يواجهها القطاع السمكي، لأن معرفتنا بما لدينا من مخزون تمكننا من اتخاذ القرارات السليمة ومن ضمن الصعوبات عدم التزام الصيادين بالقانون واللوائح التنظيمية الخاصة بممارسة نشاطهم السمكي لذلك نحن متفائلون بالدور الذي ستقوم به هيئات المصائد السمكية الجديدة لأنها ستعمل بالتنسيق مع الجهات الأمنية والاتحاد التعاوني السمكي على ضبط الصيادين المخالفين.

كما أن عدم تواجد قوارب لخفر السواحل في الموانئ ومراكز الإنزال السمكي وبالذات في محافظات شبوة و حضرموت و المهرة وأرخبيل سقطرى يعد أحد الصعوبات والمشاكل التي تواجهنا لأن خفر السواحل شريك أساسي في عملية التنظيم والمحافظة على الثروة السمكية وهم القادرون على ضبط المخالفات.

ومن ضمن الصعوبات النظرة القاصرة للقطاع السمكي من قبل وزارة المالية التي ترصد للوزارة موازنة شحيحة وضئيلة لا تمكن الوزارة من تسيير مهامها وفي الوقت ذاته تطالبها بإيرادات تفوق ما يتم تحصيله في مراكز ومواقع الإنزال السمكي .

نحن نؤكد أن وزارة الثروة السمكية شريك رئيسي في الاقتصاد الكلي وفي عملية التنمية الشاملة ودورها لا ينحصر في عملية تحصيل الإيرادات وإنما أيضا في خلق فرص عمل وتشغيل أياد عاملة عاطلة الأمر الذي يوجب على وزارة المالية رصد الموازنات الكافية للحفاظ على الثروة السمكية ودعم القطاعات المساندة لهذه الثروة خاصة خفر السواحل الذين يشكون من عدم توفر الميزانية التشغيلية.

سبأ: كيف تقيمون دور وسائل الإعلام في الترويج للاستثمارات السمكية؟

السقطري: القطاع السمكي من القطاعات الواعدة ونعول على الإعلام الكثير في الترويج للاستثمارات السمكية وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وكذا التعريف بالفرص الواعدة في هذا القطاع.

نحن نأمل أن تولي وسائل الإعلام الرسمية والحزبية والأهلية القطاع السمكي اهتماماً خاصاً وعدم تهميشه باعتباره من أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد الوطني و اليمن بلد يمتلك ثروة سمكية واعدة.

سبأ: كلمة أخيرة تود توجيهها للمستثمرين ؟

السقطري: نقول للمستثمرين إن اليمن بلد واعد بالاستثمار في المجال السمكي والاستزراع السمكي الذي يعد من المشاريع الواعدة ، ونحن نجدد الترحيب بكل المستثمرين لأن لدينا فرصاً واعدة في مجال الاستزراع السمكي قريبة من السواحل البحرية وسنقدم كافة التسهيلات

وزير التعليم الفني والسفير الهندي يزوران عدداً من المعاهد المهنية والمنطقة الحرة بعدن

عدن/ وداد شبيلي:

تصوير/ محمد عوض

قام وزير التعليم الفني والتدريب المهني الأخ عبدالحافظ نعمان يرافقه السفير الهندي الدكتور واصف السيد والأخ أحمد الضلاعي وكيل محافظة عدن لقطاع الاستثمار والتنمية والأخ عبدالله بن سفاع مدير عام التعليم والتدريب المهني بمحافظة عدن بزيارة تفقدية إلى العديد من المعاهد التقنية والمهنية بعدن.

وخلال الزيارة اطلع الأخ الوزير والسفير الهندي على أوضاع المعهد التقني والصناعي بمديرية المعلا واستمعا من مدير المعهد إلى شرح حول سير الدراسة في المعهد ومدى استيعاب الطلاب لمختلف التخصصات بالمعهد والتي تعمل على تنمية مهاراتهم حيث يشمل المعهد العديد من التخصصات منها ميكانيكا وكهرباء واتصالات وتثليج وتكييف بالإضافة إلى التصوير الفوتوغرافي وكذا النشر المكتبي والفوتوغرافي ويتحصل الطالب في هذه التخصصات على مساق الدبلوم ويتم إلحاق الطلاب في هذه التخصصات بعد حصولهم على الثانوية العامة وأيضا تخصص هندسة تكنولوجيات واتصالات وتكنولوجيا تكنيك وهذا التخصص لمدة أربع سنوات.

كما زار الوزير والسفير الهندي المعهد التعاوني في الشيخ عثمان وافتتحا الدورتين التدريبيتين الأولى الخاصة بتعليم الخياطة والتفصيل للفتيات النازحات من محافظة أبين مدتها شهر ودورة صناعة البخور مدتها أسبوع.

وأكدا خلال افتتاحهما الدورة ان المعهد التعاوني يعاني من مشاكل كثيرة وسيتم تقديم الدعم الممكن له في التجهيزات اللازمة من قبل الهند وعدد من المنظمات لتلبية احتياجات المعهد خاصة ان هذا المعهد يعمل على تدريب الجانب النسوي ويقدم لهن العديد من الدروس لاكسابهن مهارات متعددة في الخياطة والتطريز وصناعة البخور وغيرها من الحرف التي تساعد النساء والفتيات على تحسين دخلهن المعيشي، مشيرين إلى أن هناك منحاً وبرامج ستقدمها الهند لهؤلاء المتدربات لمساعدتهن في مواصلة دراساتهن وتحقيق طموحاتهن.

كما زارا معهد الاتمتة واطلعا على سير الدراسة فيه بالإضافة إلى زيارتهما للمنطقة الحرة بعدن وجرى خلال هذه الزيارة بحث علاقات التعاون بين الهند واليمن خاصة علاقات التعاون بين الهند والمنطقة الحرة بعدن في مجال التدريب وكذا استثمار رؤوس الأموال الهندية في المنطقة الحرة حيث أكد الأخ حسين حيد نائب مدير المنطقة الحرة بعدن ان علاقات التعاون بين الجانبين شملت الدورات التدريبية وكذا فكرة إنشاء معهد تدريبي في طار المنطقة الحرة بعدن وتأهيل شباب محافظة عدن حديثي التخرج لتطوير مهاراتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة للحصول على فرص عمل بالاضافة إلى استثمار رؤوس الاموال الهندية في المنطقة الحرة في مختلف المشاريع الصناعية والتجارية حيث بلغت العمالة الهندية في محافظة عدن 340 وحوالي 185 بكافة المشاريع في اطار المنطقة الحرة.

وخلال الزيارة التفقدية أوضح الأخ عبدالحافظ نعمان وزير التعليم الفني والتدريب المهني ان الزيارة للعديد من المعاهد بمحافظة عدن تأتي في اطار اهتمام الوزارة بتأهيل هذه المعاهد وكذا الاهتمام بالكوادر العاملة فيها ورفدها بالإمكانيات والتجهيزات اللازمة لها .. مؤكداً ان هذه الزيارة تعكس ايضا العلاقة اليمنية الهندية المتطورة التي نتمنى ان تتوسع أكثر لتشمل العديد من المجالات ليس فقط في محافظة واحدة وانما في كافة محافظات الجمهورية .. مشيراً إلى ان الوزارة لديها علاقات مع الهند ونسعى لتطويرها مؤكداً ان الهند لديها الرغبة في ان يكون لها حضور فاعل من خلال بناء المعاهد ورفدها بالتجهيزات اللازمة.

وأضاف الوزير انه على صعيد المنح التي سيتم اعطاؤها للطلاب ستشمل كافة المجالات بالأضافة إلى منح للمدرسين حيث سيتم تقديم 40 منحة للطلاب و80 منحة للمدربين إلى الهند مؤكداً ان الكادر التعليمي لدينا غير مؤهل بالشكل الذي نطمح له لهذا ستتم اعادة النظر في كل بنية للكادر التنظيمي واختيار اربعة معاهد حيث يتم التركيز على معهدين كما ان الهند ستقدم أيضا الدعم للمعاهد المتعثرة لمزاولة نشاطها بالشكل الصحيح كما ستقدم الهند دعمها للمعاهد التي يتم تجهيزها بالمعدات والآثاث منها المعهد التعاوني في مديرية الشيخ عثمان لتمكين المتدربات من اكتساب مهارات تمكنهن من العيش بشكل لائق.

من جانبه اكد السفير الهندي الدكتور واصف السيد ان زيارته للمعاهد بمحافظة عدن تأتي لاكتشاف الفرص لتأهيل بعض مراكز التدريب المهنية والتقنية بالمحافظة والمساعدة في اكساب الطلاب المهارات المتعددة من خلال توفير العديد من المنح لهم إلى الهند وكذا معرفة الاحتياجات التي تتعلق بالمعاهد بالمحافظة وتقديم مجموعة من البرامج لتأهيل الطلاب في الهند.

وأضاف السفير الهندي انه تم رصد 5 ملايين دولار من الهند لمساعدة اليمن في قطاعات التدريب.

رافقهما في الزيارة الأخ عبدالله بن سفاع مدير عام مكتب الوزارة بعدن وعدد من المسؤولين في المعاهد المعنية والاخت افراح الحميقاني مديرة إدارة تعليم الفتاة في معهد التعليم الفني والتدريب المهني بعدن.

تشارك فيه كافة شرائح المجتمع

إشهار برنامج حملة وطنية للنظافة بأمانة العاصمة

صنعاء / سبأ:

أشهر بأمانة العاصمة أمس برنامج الحملة الوطنية للنظافة بالعاصمة صنعاء المقرر تدشينه في 12 ديسمبر المقبل تحت شعار «بصمتي تبني اليمن».

يشارك في الحملة كافة شرائح المجتمع من طلاب مدارس وجامعات وعسكريين وقيادات حزبية وأعضاء مجلسي النواب والشورى وموظفي الوحدات الإدارية بالدولة والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية الشبابية وبمساهمة فعالة من منظمة « يمننا لنبدأ من هنا ».

وفي هذا الصدد ناقشت اللجنة التحضيرية العليا للحملة برئاسة أمين العاصمة عبدالقادر علي هلال، مستوى التحضيرات والتجهيزات اللازمة لانطلاق الحملة التي تستهدف 22 كيلو متراً مربعاً من الشوارع الرئيسية والفرعية والأحياء ونظافة كافة المرافق والمؤسسات والوحدات الإدارية الموجودة في العاصمة صنعاء.

وأوضح أمين العاصمة أن الأمانة تعاني من تشوهات في موضوع النظافة وتكدس المخلفات بسبب سوء الإدارة وأزمة الثقافة العامة وانعدام الوعي والمسئولية لدى بعض أفراد المجتمع، مشيراً إلى أن الحملة تهدف إلى إحياء موضوع النظافة وإعادة الثقة بالنفس وتمهيد إعلان خطة جديدة للنظافة بالعاصمة وذلك للمنافسة لإعلان صنعاء أنظف عاصمة ومدينة.

وقال:«إن البرنامج يعد رسالة حكومية محلية مجتمعية لجعل النظافة شعاراً وهدفاً وغاية لكل مواطن ساكن بالعاصمة صنعاء حتى تصل العاصمة إلى مستوى كبير من النظافة وتحسين البيئة والحفاظ عليها وجعلها عملية روتينية يتوفر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية لتكون أفضل المدن اليمنية»، معبرا عن أمله في أن تصل المنافسة على المستوى الإقليمي كطموح لمشروع يتحقق بالجهد والتفاني والشراكة المجتمعية لكل مكونات المجتمع والمنظمات اليمنية».

وأضاف: «لا تزال أمامنا كدولة مهام كبيرة في جانب النظافة وسنصل إلى ما نخطط له من كسب معدات وإضافتها إلى ما نمتلك من إمكانيات وإطلاق مصفوفة برامج تدريبية وتأهيلية شاملة تستهدف العمال والمشرفين والسائقين بمشروع النظافة وفق نظام يضمن تحصيل موارد النظافة بشكل جيد».

وبين أمين العاصمة أن برنامج الحملة يستوعب تجهيز أكثر من 200 ألف مواطن ومواطنة من ساكني العاصمة صنعاء بالتجهيزات اللازمة منها 200 ألف طاقية ومثلها فانلة وجونتيات مرسوم عليها شعارات الحملة و300 ألف مكنسة نظافة ومجرفة لرفع المخلفات في 22 كيلو متراً مربعاً في أنحاء العاصمة صنعاء ومديرياتها العشر.

من جانبها أوضحت المسؤولة الإعلامية بمنظمة «يمننا لنبدأ من هنا » هاجر الجولبي أن اليمن ستدخل السباق والمنافسة في محاولة جدية لتسجيل رقم قياسي في موسوعة غينيس العالمية للأرقام القياسية وذلك من خلال فعالية تنفذها المنظمة بالتعاون مع أمانة العاصمة لعدد 200 ألف من المتطوعين لتنظيف ما يقارب من 22 كيلو متراً مربعاً خلال فتره زمنية معينة.

وسيرافق الحملة عدد من البرامج التوعوية لجميع المؤسسات بمشاركة رجال الأعمال والأدباء والمثقفين والشباب لدعم الحملة وكذا خطباء المساجد والمرشدون، كما يشتمل مشروع الحملة المقترحة عقد سلسلة اجتماعات تحضيرية مع مدراء المديريات والمناطق التعليمية والإدارات المعنية لتعريفهم بأهداف وأسس الحملة وتحديد دورهم للوصول إلى صورة نهائية للمشروع.

ويسبق تدشين الحملة تنظيم فعالية توعوية عن النظافة العامة في جميع مدارس الأمانة الحكومية والأهلية وعقد لقاء موسع مع أئمة المساجد لتحديد دورهم التوعوي بالحملة والنظافة وزيارات ميدانية للمدارس للتوعية بالحملة.

حضر إشهار الحملة وكيل القطاع الفني بالأمانة المهندس معين المحاقري ومستشار وزارة التربية والتعليم الدكتور محمد سنان وعدد من مدراء المديريات والمكاتب التنفيذية ومسئولي مشروع ومناطق النظافة والتربية والتعليم وممثلون عن المنظمات الشبابية والمبادرات وناشطون.